الأمم المتحدة

E/CN.18/AC.3/2004/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 June 2004
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
فريق الخبراء المخصص لإجراء دراسة تهدف إلى التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات
نيويورك، ٧-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

البند ٤ من جدول الأعمال: مهام فريق الخبراء

نظرة عامة على الحوافز والعقبات التي تواجه تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والقرارات والمقررات الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

مذكرة من الأمانة العامة*

موجز

يتمثل الهدف من هذه المذكرة في طرح معلومات أساسية لمساعدة فريق الخبراء المخصص على تحليل الحوافز والعقبات التي تؤثر على تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وكذلك القرارات والمقررات الصادرة عن دورات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وقد تم استقاء المعلومات المتعلقة بالتنفيذ من أربعة مصادر أساسية: التقارير الوطنية، وتقارير الأمين العام المقدمة إلى دورات فريق الأمم المتحدة المعني بالغابات، والوثائق الإطارية للشراكة التعاونية المعنية بالغابات فضلا عن تقارير المبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات.

* تأخر تقديم هذا التقرير من أجل أن يتضمن معلومات مستكملة.

290704 260704 04-41178 (A)

وتشمل العوامل الأساسية الحفازة لتنفيذ المقترحات سبل الحكم الرشيد، والبرامج الوطنية المعنية بالغابات، ووضع المعايير والمؤشرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات، والشراكات في مجال الغابات، وأطر التعاون العالمية والإقليمية ومشاركة الأطراف صاحبة المصلحة والمبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات. أما العقبات الأساسية المطروحة على الصعيد الوطني فتغطي مسائل من قبيل قصور الآليات المؤسسية اللازمة لتقييم التقدم في تنفيذ مقترحات العمل، ونقص المعلومات بشأن مقترحات العمل إضافة إلى القيود المالية وضعف قدرات تقييم الغابات وعوامل التثبيط التي تعوق الإدارة المستدامة للغابات والقصور في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ومحدودية قدرات تنفيذ مقترحات العمل.

وقد أدى الأساس الذي أرساه الإعلان الوزاري لدى انعقاد الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى توسيع كبير في نطاق المقترحات اللازمة للعمل من خلال الربط بين الإدارة المستدامة للغابات والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الغايات الواردة في إعلان الألفية للأمم المتحدة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١	٤
ثانيا - تقديم التقارير بشأن مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومية الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	٢-١٢	٤
ثالثا - الحوافز التي تحث على تنفيذ مقترحات العمل	١٣-٢٩	١٠
رابعا - العوائق التي يصادفها تنفيذ مقترحات العمل	٣٠-٤٦	١٥
خامسا - متابعة تنفيذ قرارات ومقررات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	٤٧-٥٥	٢٠
سادسا - استنتاجات عامة	٥٦-٧٢	٢٤

أولا – مقدمة

١ – وافق منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في دورته الثالثة[١]، على إنشاء فريق خبراء مخصص معني بالنظر في التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات. وكجزء من المهام اللازم أن يضطلع بها فريق الخبراء المخصص، وافق المنتدى على ضرورة أن ينظر في النتائج الأخرى الناجمة عن الترتيب الدولي للغابات بما في ذلك أمور شتى من بينها جهود البلدان لتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وغيرهما من أفرقة الخبراء، وكذلك المبادرات التي تقودها البلدان أو المنظمات والمبادرات السابقة ذات الصلة والأعمال المتعلقة بالغابات التي يقوم بها أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات. والهدف من هذه المذكرة هو طرح معلومات أساسية لمساعدة فريق الخبراء المخصص على الاضطلاع بالمهمة الموصوفة أعلاه فيما يتعلق بمقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والقرارات والمقررات المتخذة في دورات المنتدى.

ثانيا – تقديم التقارير بشأن مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٢ – من خلال برنامج العمل المتعدد السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥ لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي جرت الموافقة عليه في الدورة الأولى للمنتدى[٢] في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وافقت الدول الأعضاء على أن تقدم تقارير طوعية عن تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات فيما يتعلق بالعناصر المواضيعية التي يشملها الجدول الوارد أدناه. وكان ينبغي للتقارير أن تأخذ في اعتبارها سبل التنفيذ ومن ذلك مثلا التمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات، فضلا عن البنود المشتركة بما في ذلك أمور شتى منها القضايا الناشئة المتصلة بما يتم على الصعيد القطري من عمليات التنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ وتوسيع المشاركة الجماهيرية والبرامج الحرجية الوطنية وتعزيز وجود بيئة تمكينية والتجارة. وبالإضافة إلى التقارير القطرية، قدم أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات ثروة من المعلومات عن تنفيذ مقترحات العمل.

٣ – ومن بين مقترحات العمل التي بلغ عددها ٢٧٠ مقترحا، لا يتطلب ١٢ منها إجراءات أخرى أو أن تنفيذها متقدم للغاية بحيث يكتمل مع الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٤ - وقد تم التطرق أكثر من مرة إلى عدد كبير من مقترحات العمل في سياق التقارير المقدمة إلى الدورات من الثانية[٣] إلى الرابعة[٤] للمنتدى. وفي ضوء حالات التكرار هذه، جرت الإفادة عن التقدم المحرز في تنفيذ ١٩٥ مقترحا للعمل، بصورة طوعية من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات وهذا يتفق إلى حد كبير مع العناصر المواضيعية التي تتسم بطابع تقني وعلمي أكثر.

٥ - وإلى حد كبير يتعلق بطابع برنامج العمل المتعدد السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥ كان هناك نحو ٧٠ مقترحا للعمل لم يتم الإبلاغ عنها. وكثير من تلك المقترحات كان يتصل بسبل التنفيذ، بما في ذلك ٢١ مقترحا للعمل من أجل تعزيز تمويل الإدارة المستدامة للغابات، و ١٧ مقترحا بشأن مسألة وثيقة الصلة تتعلق بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. وفي مجال البنود المشتركة اللازم التطرق إليها في كل دورة للمنتدى، وخاصة في إطار تعزيز التعاون والسياسات وتنسيق البرامج، كان هناك ١٥ مقترحا للعمل تتصل بالتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف ولم يتم الإبلاغ عنها.

الجدول ١

العناصر المواضيعية ومقترحات العمل التي تم التطرق إليها في دورات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

دورة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	العنصر المواضيعي	عدد مقترحات العمل المقدمة[١]
الثانية	مكافحة إزالة الغابات وتدهور الغابات	٥٠
الثانية	حفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة	٣٦
الثانية	استراتيجيات الإنعاش والحفظ للبلدان المحدودة الغطاء الحرجي	٤٧
الثانية	إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وإصلاحها	١١
الثانية	تعزيز الغابات الطبيعية والمزروعة	أدمج مع ما سبق أعلاه
الثانية	المفاهيم والمصطلحات والتعريفات	٨
الثالثة	الجوانب الاقتصادية من الغابات	٤٩
الثالثة	صحة الغابات وإنتاجيتها	٦
الثالثة	حفظ الغطاء الحرجي لتلبية الاحتياجات في الحاضر والمستقبل	٩
الرابعة	المعارف التقليدية المتصلة بالغابات	٢٤
الرابعة	المعارف العلمية المتصلة بالغابات	٢٣

دورة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	العنصر المواضيعي	عدد مقترحات العمل المقدمة[1]
الرابعة	الجوانب الحرجية الاجتماعية والثقافية	٢٠
الرابعة	الرصد والتقييم والإبلاغ والمفاهيم والمصطلحات والتعاريف	٢٢
الرابعة	المعايير والمؤشرات والإدارة المستدامة للغابات	١١

٦ - والتقارير القطرية هي الوثائق الرئيسية التي تفيد بالتقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وهي تهدف إلى:

(أ) مساعدة البلدان على تقييم تجاربها وأشواط التقدم الذي أحرزته في تنفيذ مقترحات الفريق والمنتدى ذات الصلة، مع حفز المناقشات فيما بين الوكالات الحكومية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة في عملية إعداد التقرير ومساعدة البلدان على إعداد مداخلاتها في دورات المنتدى؛

(ب) تقديم مساهمة في تقارير الأمين العام إلى دورات المنتدى بما يتيح للتقارير أن تحدد القضايا الأساسية للنقاش وأن تسلط الأضواء على الإجراءات الدولية التي يمكن اتخاذها لاحقا؛

(ج) طرح معلومات مهمة لاستعراض فعالية الإدارة الدولية المعنية بالغابات.

٧ - وكما يُفهم من الجدول التالي، فقد تم تقديم ما مجموعه ٨٨ تقريرا قطريا طوعيا مقدما من ٥٥ بلدا مختلفا ومن الجماعة الأوروبية، إلى الدورات الثانية والثالثة والرابعة للمنتدى بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المتصلة بالعناصر المواضيعية في الجدول ١ أعلاه، ومنها ٢٤ تقريرا من البلدان النامية و ٢٢ من البلدان المتقدمة و ٩ من بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية.

الجدول ٢

البلدان التي تقدم تقارير وطنية طوعية إلى دورات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة
	١ - الجزائر	١ - الجزائر
		٢ - استراليا
١ - النمسا	٢ - النمسا	٣ - النمسا
٢ - بلجيكا		
	٣ - بوروندي	
٣ - كمبوديا	٤ - كمبوديا	
	٥ - كندا	٤ - كندا
	٦ - الصين	
	٧ - كولومبيا	
	٨ - كرواتيا	٥ - كرواتيا
		٦ - قبرص
	٩ - الجمهورية التشيكية	
		٧ - جمهورية الكونغو الديمقراطية
		٨ - الدانمرك
		٩ - السلفادور
	١٠ - الجماعة الأوروبية	
٤ - فنلندا	١١ - فنلندا	١٠ - فنلندا
٥ - ألمانيا	١٢ - ألمانيا	١١ - ألمانيا
		١٢ - غيانا
		١٣ - هندوراس
	١٣ - هنغاريا	١٤ - هنغاريا
	١٤ - الهند	
		١٥ - إندونيسيا
٦ - إيران		
		١٦ - أيرلندا
	١٥ - إيطاليا	١٧ - إيطاليا
٧ - اليابان	١٦ - اليابان	١٨ - اليابان
	١٧ - كينيا	
	١٨ - لبنان	

الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة
	١٩ – ليتوانيا	١٩ – ليتوانيا
	٢٠ – ماليزيا	
٨ – موريشيوس	٢١ – موريشيوس	
٩ – المكسيك	٢٢ – المكسيك	٢٠ – المكسيك
	٢٣ – هولندا	
	٢٤ – نيبال	
١٠ – نيوزيلندا	٢٥ – نيوزيلندا	٢١ – نيوزيلندا
١١ – النرويج	٢٦ – النرويج	٢٢ – النرويج
	٢٧ – باكستان	
		٢٣ – بيرو
	٢٨ – الفلبين	
	٢٩ – بولندا	٢٤ – بولندا
١٢ – البرتغال	٣٠ – البرتغال	٢٥ – جمهورية كوريا
	٣١ – جمهورية كوريا	٢٦ – الاتحاد الروسي
		٢٧ – صربيا والجبل الأسود
		٢٨ – جنوب أفريقيا
	٣٢ – إسبانيا	
		٢٩ – السودان
١٣ – السويد	٣٣ – السويد	٣٠ – السويد
	٣٤ – سويسرا	٣١ – سويسرا
		٣٢ – تركيا
	٣٥ – أوكرانيا	٣٣ – أوكرانيا
١٤ – المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٦ – المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٤ – المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	٣٧ – الولايات المتحدة الأمريكية	٣٥ – الولايات المتحدة الأمريكية
		٣٦ – أوروغواي
	٣٨ – يوغوسلافيا	

٨ – هذا وكان عدد البلدان التي قدمت تقارير صغيرا نسبيا حيث لم يكن هناك أكثر من ٣٨ بلدا مقدما لتقارير في أي دورة على حدة. وفضلا عن ذلك لم يكن هناك سوى ٩ بلدان ليس من بينها بلدان نامية ولا من بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، هي التي قدمت تقارير لجميع الدورات الثلاث ومن ثم تناولت مقترحات العمل البالغ عددها

١٩٥ مقترحا. وكان هناك تسعة بلدان أخرى منها بلدان ناميان وأربعة من بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية قدمت تقارير في دورتين. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار محدودية الإبلاغ من جانب البلدان حيث أن معظم التقارير كانت إيجابية ومتفائلة بشأن تنفيذ مقترحات العمل، فإن علينا أن نحذر من الإغراق في الاستنتاجات. ومع ذلك يمكن استقاء عدة نتائج مهمة من واقع تحليل للتقارير الوطنية المتعلقة بحالة تنفيذ مقترحات العمل.

٩ - فمقترح العمل ٩ (د) (المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات) يذكر أنه من أجل تعزيز وتيسير التنفيذ يصبح من الأهمية بصورة خاصة إجراء عملية تقييم منهجية تضطلع بها جميع البلدان لمعرفة صلاحية مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والتخطيط لتنفيذها في إطار العمليات الوطنية للبلدان التي ترمي إلى تحقيق إدارة مستدامة للغابات. ومع ذلك فقد كشف فحص للتقارير الوطنية عن أن قلة من البلدان هي التي أقامت آليات وعمليات مؤسسية لرصد وتقييم حالة تنفيذ مقترحات العمل. ويكاد يكون جميع تلك البلدان من البلدان المتقدمة مما يوحي بأنه فيما التزمت البلدان المقدمة للتقارير بتنفيذ مقترحات العمل، فإن معظمها لا يملك فيما يبدو الآليات أو العمليات المؤسسية اللازمة لرصد وتقييم تنفيذ مقترحات العمل على أساس متواصل.

١٠ - على أن محدودية عدد التقارير الوطنية عوضت عنه المعلومات المتاحة عن حالة تنفيذ مقترحات العمل التي قدمها أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات. فجميع أعضاء الشراكة تم استشارتهم لدى إعداد تقارير الأمين العام عن العناصر المواضيعية الواردة في الجدول الأول وقد اضطلع جميع أعضاء الشراكة، ومنهم مثلا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومركز البحوث الحرجية الدولية والاتحاد الدولي لبحوث الغابات، بدور رئيسي في إعداد التقارير المحددة التي قدمها الأمين العام إلى دورات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات استنادا إلى تجاربهم الواسعة والمعلومات المتوافرة لديهم فيما يتعلق بتنفيذ مقترحات العمل على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

١١ - وكان من المصادر القيّمة الأخرى للمعلومات المبادرات التي قادتها البلدان والمنظمات دعما لأعمال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وثلاث من تلك المبادرات تشمل على وجه التحديد نتائج مهمة عن حالة تنفيذ المقترحات المقدمة للعمل: المبادرة التي قادتها البلدان بشأن الدروس المستفادة في مجال رصد وتنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، التي انعقدت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ في فيتيربو، إيطاليا (E/CN.18/2003/9، المرفق)، وحلقة عمل نيروبي

بشأن الدروس المستخلصة من الإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا المعقودة في الفترة من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، واجتماع الخبراء الدولي المعني بالرصد والتقييم والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات في يوكوهاما المعقود في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. أما التقرير النهائي لحلقة العمل الإقليمية للفاو المعنية بتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في أفريقيا المعقود في أكرا، من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، فيطرح بدوره معلومات مهمة بشأن الدروس المستفادة.

١٢ - كما أن الأوراق الإطارية للشراكة التعاونية المعنية بالغابات المقدمة إلى دورات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تقدم معلومات عن تنفيذ المقترحات المطروحة للعمل موجهة إلى المنظمات أعضاء الشراكة المذكورة، إضافة إلى معلومات عن الدعم المقدم إلى البلدان من أجل التنفيذ العام لمقترحات العمل المذكورة أعلاه. وأخيرا أمكن استقاء معلومات مهمة كذلك من تقارير فريق الخبراء المخصص المعني بتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، المعقود في فيينا من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (E/CN.18/2004/5)، وفريق الخبراء المخصص المعني بنهج وآليات الرصد والتقييم والإبلاغ، المعقود في جنيف، من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (E/CN.18/2004/2).

ثالثا - الحوافز التي تحث على تنفيذ مقترحات العمل

١٣ - تمثل التقارير الوطنية التي تم تقديمها، وكذلك تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورات من الثانية إلى الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وتقارير المبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات، ذخيرة ثمينة من الدروس المستفادة في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، كما أنها توضح ماهية العوامل الأكثر فعالية في الحفز على تنفيذ مقترحات العمل.

الحكم الرشيد

١٤ - أكدت حلقة عمل نيروبي بشأن الدروس المستفادة المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا كما أكد اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات، على أهمية الأخذ بأساليب الحكم السليم كشرط يكفل فعالية وكفاءة تنفيذ مقترحات العمل. واستنادا إلى السياسات الفعالة وإلى عناصر الأمانة والشفافية ومشاركة جميع الأطراف صاحبة المصلحة إضافة إلى إطار عمل قانوني راسخ وأنظمة قانونية ممكنة التطبيق، فضلا عن أطر إدارية ملائمة على الصعيدين الوطني والمحلي، فإن الأخذ بأسلوب الحكم الرشيد يؤدي إلى إيجاد وتنمية وتعزيز بيئة

للتمكين تتيح تنفيذ مقترحات العمل. وبنفس المقياس فإن التقرير الختامي لحلقة عمل أكرا، في تقييمه الشامل لتنفيذ مقترحات العمل ورد فيه أن التحول الديمقراطي واللامركزية والاستقرار السياسي والاجتماعي واستمرار وجود الموظفين والحكم الرشيد وزيادة الوعي وإنفاذ القوانين تمثل جميعا متطلبات من أجل الإدارة المستدامة للغابات التي تسهم بدورها في تخفيف حدة الفقر.

برامج الغابات الوطنية

١٥ - كان لمقترحات العمل دور فعال في تشكيل برامج الغابات الوطنية والبرامج المناظرة لها في كثير من البلدان وكما كانت مفيدة في إعادة تشكيل برامج الغابات الوطنية ضمن أطر مؤسسية وطنية رامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وفي الوقت نفسه فقد أسهمت في توسيع نطاق برامج الغابات الوطنية لكي تركز على المشاكل والقضايا القطاعية المتشابكة. وقد سبق كثير من البلدان إلى كفالة المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة في تنفيذ البرامج الحرجية الوطنية أو البرامج النظيرة لها. وفي الوقت نفسه أكد عدد من البلدان على أن البرامج المذكورة أصبحت وسائل للوفاء بالالتزامات التي يتم التعهد بها بموجب الاتفاقات الدولية.

١٦ - وقد خلص تقرير فيتيربو إلى أنه من أجل فعالية التنفيذ والتكامل في برامج الغابات الوطنية يحتاج تنفيذ مقترحات العمل إلى أن يراعي الظروف الوطنية والمحلية على السواء. وفضلا عن ذلك فبعض مقترحات العمل لا تتصل بجميع البلدان كما لاحظ التقرير أن البلدان يتعين عليها من أجل فعالية رصد وتقييم تنفيذ مقترحات العمل، أن تعمل على تحديد الصلات التي تربط بين السياسات والبرامج والاستراتيجيات القائمة بالفعل من أجل الإدارة المستدامة للغابات وبين مقترحات العمل ذاتها.

وضع معايير ومؤشرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات

١٧ - تلعب المعايير والمؤشرات دورا رئيسيا في برامج الغابات الوطنية من حيث قياس ورصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة للغابات. وتلك قضية ظلت تمثل أحد النجاحات الرئيسية في عملية منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من حيث أنها تشمل جميع المناطق الجغرافية. ومن بين البلدان التي قدمت تقارير إلى الدورة الرابعة للمنتدى، كان ثمة نسبة ٧٥ في المائة وضعت بالفعل، أو أنها بسبيل أن تضع، أو تنظر في وضع معايير ومؤشرات ضمن سياق تسعة أطر للتعاون على المستويين الدولي والإقليمي، ومن ذلك مثلا عملية مونتريال، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات

في أوروبا. وهذا مجال كانت أطر التعاون الدولي فيه فعالة بصورة خاصة من حيث تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وقد أفاد عدد من البلدان بأن معاييرها ومؤشراتها تم وضعها أو أنها قيد الوضع بالتشاور مع الأطراف صاحبة المصلحة.

١٨ - وخلص تقرير يوكوهاما إلى أن المعايير والمؤشرات أسهمت في صياغة رؤية مشتركة بشأن ما يشكل الإدارة المستدامة للغابات وكان هناك قدر كبير من التكامل والتماثل فيما بين عمليات المعايير والمؤشرات في جميع أنحاء العالم وقد أسهمت في تطوير هذه الرؤية المشتركة.

١٩ - وهناك من البلدان ما لا يزال عند مستويات مختلفة من تطوير معاييرها ومؤشراتها من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وكثير من البلدان التي وضعت معايير ومؤشرات من خلال عمليات عالمية وإقليمية عمدت بعد ذلك إلى صقلها لكي تعكس الظروف الوطنية والمحلية.

٢٠ - وفي القرار ٣/٤[٥] سلّم المنتدى بالعناصر المواضيعية التالية التي تنطوي عليها الإدارة المستدامة للغابات وهي مستخلصة من عمليات المعايير والمؤشرات القائمة وتطرح إطارا مرجعيا للإدارة المستدامة للغابات:

١ - نطاق موارد الغابات؛

٢ - التنوع البيولوجي؛

٣ - صحة وحيوية الغابة؛

٤ - الوظائف الإنتاجية لموارد الغابة؛

٥ - الوظائف الحمائية لموارد الغابة؛

٦ - الوظائف الاجتماعية - الاقتصادية؛

٧ - الإطار المتعلق بالنواحي القانونية والسياسات والنواحي المؤسسية.

الشراكات المعنية بالغابات

٢١ - تم التأكيد على أهمية الشراكات المعنية بالغابات في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات من جانب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٢. وجرى منذ ذلك الحين إنشاء عدة شراكات تعاونية معنية بالغابات تجمع بين الحكومات والمنظمات الدولية فضلا عن الأطراف صاحبة المصلحة وغيرها، وهي تعمل من أجل الحفز الفعال على تنفيذ مقترحات العمل وتشمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا،

والشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو، والشراكة الحرجية لآسيا، والنموذج الدولي للشبكة الحرجية والشراكة العالمية بشأن إصلاح المناظر الطبيعية بالغابات.

٢٢ - ولا سبيل إلى التهوين من الدور الذي يضطلع به أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات في مساعدة البلدان على تنفيذ عدد من مقترحات العمل وقد سلمت البلدان بالمساعدة التي تتلقاها من أعضاء الشراكة التعاونية في مجالات من قبيل بناء القدرات لتنفيذ البرامج الحرجية الوطنية والبحوث العلمية المتعلقة بالغابات وعمليات الرصد والتقييم وتقديم التقارير ووضع المعايير والمؤشرات في جملة أمور أخرى. كما أن مساهمات أعضاء الشراكة التعاونية في توحيد المفاهيم والمصطلحات والتعريفات أدت إلى تحريك العملية نحو المزيد من المواءمة بين البرامج الحرجية وبين نظيراتها مع العمل في الوقت ذاته على حفز المزيد من الجهود المبذولة في مجال وضع المعايير والمؤشرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

٢٣ - وعلى الصعيد القطري، أثبتت الشراكات التي قامت بين الحكومات والأطراف غير الحكومية صاحبة المصلحة أنها سُبلٌ فعالة في تعزيز تنفيذ مقترحات العمل عبر منظور واسع، بما في ذلك عدة أمور من بينها تخطيط وإدارة الغابات الخاصة والبرامج الحرجية الاجتماعية وحفظ الغابات وإعادة التشجير وعمليات الرصد والتقييم وتقديم التقارير.

أُطر التعاون العالمية والإقليمية

٢٤ - في العديد من المجالات المواضيعية، أفادت البلدان بأنه يتم التصدي للقضايا الأساسية من خلال أطر للتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهي تشمل قضايا من قبيل الموارد الجينية للغابات والبحوث العلمية وعمليات الرصد والتقييم والإبلاغ والمعايير والمؤشرات. وثمة عمليات إقليمية مثل المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا، ولجنة أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة ومعاهدة التعاون في حوض نهر الأمازون ويمكن لهذه العمليات مع غيرها أن تؤدي دورا غاية في الأهمية في تعزيز تنفيذ مقترحات العمل مما يعكس الدرجة والأهمية التي اتسم بهما التعاون الدولي فيما يتعلق بإعداد جداول الأعمال للإدارة المستدامة للغابات. وفضلا عن ذلك فإن البرامج الحرجية الوطنية ترتبط في كثير من البلدان بالالتزامات المطلوبة بموجب الاتفاقات الإقليمية المتعددة الأطراف.

٢٥ - وثمة عمليات إقليمية من قبيل لجان الحراجة الإقليمية التابعة للفاو واتفاقات الحراجة الإقليمية وهي تكفل بدورها آلية مهمة لتبادل المعلومات والتجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق بمقترحات العمل مما يمكن أن يفضي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية وإلى تحسين تنفيذ تلك الإجراءات[٦].

مشاركة أصحاب المصلحة

٢٦ - مشاركة أصحاب المصلحة في الإدارة المستدامة للغابات ما زالت ملمحا مهما من ملامح البرامج الحرجية الوطنية. وقد أفاد معظم البلدان عن إحراز تقدم ملموس في تطوير واستخدام آليات وترتيبات مختلفة غالبا ما تكون مبتكرة من أجل إشراك أصحاب المصلحة في برامج الغابات. كما أفاد عدد من البلدان عن التقدم المحرز في مجال الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تخطيط وإدارة الغابات المملوكة ملكية خاصة.

٢٧ - وطبقا لتقرير فيتربو، فإن بإمكان زيادة التواصل والتشاور فيما بين أصحاب المصلحة من الحكومات والأطراف غير الحكومية أن تعزز الشفافية وتدعم التفاهم وتوفر مزيدا من الدعم لتنفيذ مقترحات العمل. وفضلا عن ذلك فإن تعامل جميع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة على أساس من الشفافية وروح الشراكة في رصد وتقييم تنفيذ مقترحات العمل يمكن أن يفضي إلى تحسين تنفيذها.

٢٨ - وقد أدى دمج المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية في الإدارة المستدامة للغابات من جانب الحكومات إلى دعم تنفيذ مقترحات العمل. ويملك نصف البلدان التي قدمت تقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الرابعة، آليات أو قنوات تنفيذية لمشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية في عملية صنع القرارات المتصلة بالغابات. وقد سلط كثير منها الأضواء على أهمية العمل على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى أصحاب المصلحة على الصُعد المحلية.

المبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات

٢٩ - المبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات التي تم تمويلها من جانب البلدان المضيفة أو البلدان المشاركة في التمويل والمنظمات المشاركة في التمويل، كانت مفيدة في تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ مقترحات العمل في مجالات محددة للغاية. وهذه المجالات تشمل التمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات إضافة إلى الرصد والتقييم وتقديم التقارير ودور الغابات المزروعة والدروس المستقاة من الجهود الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات وبناء القدرات ولا مركزية البرامج الحرجية الوطنية. وتلك بالذات أدوات لها قيمتها لتعزيز تنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة ولتبادل المعلومات بشأن الخبرات والدروس المستفادة. وفي حالات عديدة أفضت إلى إجراءات مباشرة تم اتخاذها على الأرض من أجل تنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة.

رابعا – العوائق التي يصادفها تنفيذ مقترحات العمل

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل

٣٠ – كما سبق إيضاحه أعلاه (الفقرة ٩)، لا تملك أغلبية الحكومات آليات مؤسسية من أجل التقييم المنهجي لتنفيذ مقترحات العمل على النحو الذي دعا إليه اقتراح المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ٩ (د). وفي ضوء العدد الكبير من مقترحات العمل، فإن التنوع الواسع في القضايا التي تغطيها المقترحات، فضلا عن أنها ليست متاحة ضمن هيكل منظم، يمكن أن يجعل من تقييمها بطريقة منهجية أمرا هو من الصعوبة بمكان بالنسبة للبلدان.

٣١ – وقد خلص تقرير فيتربو إلى أن البلدان بحاجة إلى تعزيز القدرة على تنفيذ ورصد وتقييم مقترحات العمل. وهذا يتطلب مساعدات مالية وتقنية بما في ذلك نقل المعارف. وقد حدد التقرير بالذات الحاجة إلى توافر المعلومات الأساسية على الصعيدين الوطني ودون الوطني من أجل رصد وتقييم مقترحات العمل وتقديم تقارير بشأنها. كما سلط الضوء على الحاجة إلى المزيد من تيسير ومواءمة عمليات الإبلاغ المتعلقة بالغابات مع الاتفاقيات والمنظمات الدولية من أجل تخفيف الأعباء وتحسين الفعالية والاقتصاد في التكاليف وتوفير المزيد من المعلومات المفيدة للبلدان. ولهذه الغاية أنشأ أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات فرقة عمل تابعة للشراكة ومعنية بتيسير عمليات إعداد وتقديم التقارير المتصلة بالغابات.

٣٢ – ويقدم تقرير فريق الخبراء المخصص المعني بنهج وآليات الرصد والتقييم والإبلاغ عددا من التوصيات لتحسين عمليات التقييم على الصعيد القطري وعلى أن يجري استعراضها بواسطة فريق الخبراء المخصص المذكور.

تقدم متفاوت في تنمية القدرات في مجال رصد الغابات وتقييمها

٣٣ – أبلغت البلدان التي قدمت تقارير وطنية إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الرابعة عن إحراز تقدم كبير في هذا المجال. وأبلغ ما مجموعه ٦٢,٥ في المائة من هذه البلدان أنها حسّنت قواعد البيانات الوطنية المتعلقة بالغابات. وأبلغ نصف عدد هذه البلدان أنها أنجزت مؤخرا حصرا للغابات أو أنها بصدد القيام بذلك. وأبلغ عدد من البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، عن زيادة استخدامها لنظم المعلومات الجغرافية في برامج الرصد والتقييم الخاصة بها وعن أهمية شبكة الإنترنت لنشر المعلومات المستقاة من عمليات الرصد والتقييم والإبلاغ. وأبلغ أيضا العديد من البلدان أنها تشترك في برامج الرصد والتقييم العالمية والإقليمية. وأبلغت بلدان كثيرة أنها عززت نشر

المعلومات المتعلقة بالرصد والتقييم على مستعملي هذه المعلومات، وعلى المجموعات المهتمة والمنظمات الدولية.

٣٤ - وفي هذا المجال تقدم التقارير الوطنية صورة أكثر إيجابية مقارنة بما يحدث بالفعل في العديد من البلدان التي لا تقدم تقارير. وأكدت حلقة عمل نيروبي أن نظم المعلومات المتعلقة بالغابات في البلدان الأفريقية، تتسم عموما بعدم الكفاية، كما ونوعا، وأن هناك نقصا في المعلومات بشأن السلع والخدمات الحرجية. وتظل عمليات حصر الغابات غير كاملة، وكثيرا ما تركز على البيانات العامة المتعلقة بالأخشاب.

الإلمام غير الكافي بمقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٣٥ - تعكس جزئيا محدودية العدد من التقارير الوطنية المقدمة من البلدان النامية بصورة خاصة انعدام الإلمام بمقترحات العمل. ونظرا لأن عدد مقترحات العمل كبير جدا ونظرا لعدم سهولة وضعها في مجموعات أو إتاحتها في هيكل منظم، فقد بات من الصعب تنفيذها في العديد من البلدان. ولاحظت أيضا حلقة عمل أكرا أن تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ضعيف بسبب عدم الإلمام بها إلماما جيدا وكذلك بسبب انخفاض مستوى مشاركة الحكومات الأفريقية خلال المفاوضات المتعلقة بهذه العمليات الدولية.

٣٦ - وخلصت أيضا حلقة عمل أكرا إلى أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المنظمات غير الحكومية في أفريقيا غير ملمة إلماما كاملا بعمليات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ونتائجه ولا تشارك فيها بصورة كاملة. كذلك، فإن إلمام أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بمقترحات العمل محدود للغاية في العديد من البلدان، وبالتالي فإنها ليست ذات أهمية كبرى بالنسبة للعديدين منهم.

٣٧ - ولما كان المنتدى، مدركا لهذا العائق، فقد قام بإدماج مناقشات الأفرقة الرئيسية بشأن المبادرات الإقليمية المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات في الجلسات العامة لدورتيه الثالثة والرابعة. وعقدت مناقشة فريق بشأن المبادرات الإقليمية في مناطق الأمازون وأمريكا الوسطى وأوروبا في الدورة الثالثة مما أدى إلى إدراج الفقرة ١٢ في القرار ٤/٣[٧] بشأن تعزيز التعاون وتنسيق السياسات والبرامج، التي تنص كما يلي: ''يدعو فيها ممثلي مختلف المؤسسات والهيئات والعمليات الإقليمية إلى المشاركة في مناقشات المنتدى بشأن الدروس المستفادة في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ويشجع على الاضطلاع بمزيد من التعاون

في مجال الإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، عند الاقتضاء''. ونتيجة لذلك، نظم المنتدى في دورته الرابعة فريقي مناقشة إقليميين آخرين: مناقشة فريق بشأن التنفيذ مع التركيز على أفريقيا (''يوم أفريقيا'') ومناقشة فريق بشأن التنفيذ مع التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية (''يوم الدول الصغيرة الجزرية النامية''). وأسفرت هاتان المناقشتان عن عدد من التوصيات الرامية إلى تحسين تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات.

القيود المالية

٣٨ - كان التقدم بطيئا وغير كاف في مجال تعزيز التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات. ويُعزى ذلك أيضا إلى حد كبير إلى عدم الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المتعلقة بالتمويل في عملية منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بأسرها. وأشارت البلدان النامية بوجه خاص في تقاريرها الوطنية أنها تواجه قيودا كثيرة في تنفيذ مقترحات العمل في جميع المجالات المواضيعية بسبب عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، والرصد والتقييم وتنفيذ البرامج. وفي الوقت نفسه، لاحظ عدد من البلدان النامية أن العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين والمنظمات الدولية تشجع بنشاط نقل التكنولوجيا عن طريق فرادى المشاريع غير أن هناك حاجة إلى عمل المزيد.

٣٩ - ويتضمن تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا تحليلا أكثر تعمقا للقيود المالية التي تعوق الإدارة المستدامة للغابات، فضلا عن عدد من التوصيات المتعلقة بمعالجتها، والتي ينبغي أن ينظر فيها فريق الخبراء المخصص.

العوامل المثبطة في مجال الإدارة المستدامة للغابات

٤٠ - بالإضافة إلى القيود الناشئة داخل قطاع الغابات، خلص فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى أن السياسات الموضوعة خارج قطاع الغابات يمكن أن تعوق إلى حد كبير. ويعكس ذلك بطبيعة الحال الأولوية الثانوية التي تحظى بها الإدارة المستدامة للغابات في العديد من البلدان. ويمكن أن تشمل هذه المعوقات، في جملة أمور، ارتفاع التكاليف البديلة، لا سيما في الزراعة، وبالنسبة للاستخدامات البديلة للأرض؛ وعدم كفاية الموارد المالية المخصصة؛ والأولوية الثانوية التي تحظى بها الغابات والإدارة المستدامة للغابات مقارنة بالأولويات الأخرى في مجال المساعدة الإنمائية الخارجية؛ والقيود المفروضة على تحصيل الريع؛ والحواجز الضريبية التي يُفضل منحها للقطاعات الأخرى دون قطاع الغابات؛ وعدم كفاية السياسات والقوانين وعدم ملاءمتها على الصعيد الوطني فيما

يتعلق بتشجيع نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ وعدم كفاية إنفاذ القوانين؛ وعدم كفاية دمج القضايا المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية والإقليمية والمحلية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر؛ وعدم وضوح الحقوق المتعلقة بحيازة الأرض والملكية. كانت هذه أيضا إحدى استنتاجات حلقتي عمل نيروبي وأكرا.

٤١ - وفي العديد من الحالات، وبسبب حالات العجز الكثيرة في مجال السياسة العامة والأسواق، أصبحت الممارسات غير المستدامة مربحة أكثر من الإدارة المستدامة للغابات، وصار اجتثاث الأحراج مغريا أكثر من الاستخدام المستدام للموارد فضلا عن أن الحوافز المتعلقة باجتثاث الأحراج يمكن أن تكون منعدمة أو غير كافية. ويشجع فساد الأدوات الضريبية والحوافز الأخرى على جعل الممارسات غير المستدامة أكثر ربحا، مما يؤدي إلى اجتثاث الأحراج وتدهور الغابات وتوظيف الموارد المالية النادرة. وعلاوة على ذلك، ليس هناك حوافز كافية على الاستثمار لجعل الإدارة المستدامة للغابات قادرة على التنافس مع بقية القطاعات واستخدامات الأرض الأخرى. كذلك، فإن العوامل الخارجية، والوصول العام للغابات وميل الجمهور إلى الاستفادة من منافع الغابات الكبيرة لا يولد إيرادات للمستثمرين، وبالتالي فإنها لا توفر حوافز للاستثمارات.

عدم كفاية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لغرض الإدارة المستدامة للغابات

٤٢ - يتبين من التقارير القطرية وتقارير الأمين العام أن البلدان النامية ترى أن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لغرض الإدارة المستدامة للغابات لم يكن كافيا بل لا يزال يتعين عمل الكثير في هذا المجال. بيد أنه رؤي أنه تم تحقيق تقدم في بعض البلدان في مجال تطوير نظم إدارة المعلومات لغرض تعزيز الإدارة المستدامة للغابات واستخدام تكنولوجيات أحدث في مجال الرصد والتقييم. وحددت البلدان النامية المجالات التالية التي هي في أشد الحاجة فيها إلى التكنولوجيا: (أ) تطوير نظم إدارة المعلومات لغرض الإدارة المستدامة للغابات؛ (ب) استخدام تكنولوجيات الرصد والتقييم الحديثة، بما في ذلك الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية وأدوات الإنذار المبكر لمواجهة المخاطر المحددة مثل النيران؛ (ج) تحسين الممارسات في مجال الحصاد والحراجة؛ (د) واستعمال تكنولوجيات أكثر فعالية في مجال تجهيز الأخشاب واستخدامها.

٤٣ - ويرد المزيد من التفاصيل بشأن القيود التي تحول دون نقل التكنولوجيا لأغراض الإدارة المستدامة للغابات في تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، فضلا عن عدد من التوصيات تتعلق بكيفية التغلب على تلك القيود. وتنقسم هذه

القيود إلى أربع فئات: القيود المالية؛ والقيود المؤسسية والسياسية والتنظيمية؛ والقيود المتعلقة ببناء القدرات؛ والقيود المتعلقة بتهيئة الظروف الملائمة. ويرد تحليل متابعة مع توصيات إضافية في تقرير حلقة العمل العالمية بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء القدرات لغرض الإدارة المستدامة للغابات، المعقود في برازافيل، من ٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

عدم كفاية بناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية

٤٤ - أكدت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مرارا وتكرارا أنها في حاجة ماسة إلى بناء القدرات وما يستلزمه ذلك من مساعدة مالية لتمكينها من تنفيذ العديد من مقترحات العمل. ويتكرر هذا الموضوع في جميع التقارير الوطنية، وتقارير الأمين العام وتقارير المبادرات القطرية والمبادرات المقدمة من المنظمات. وأكدت حلقة عمل أكرا الافتقار إلى القدرات المؤسسية، والموارد المالية الأساسية من أجل تنفيذ مقترحات العمل وقرارات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات تنفيذا كاملا.

٤٥ - ومن النقاط الرئيسية التي أثيرت في تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، هي أن بناء القدرات، بما في ذلك الخدمات الإرشادية، بهدف نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطبيقها على نحو محسّن يكتسيان أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوجه خاص. ويواصل التقرير ليشير إلى انعدام القدرات والاستراتيجيات اللازمة لتقييم التكنولوجيات السليمة بيئيا وانتقاءها واستيرادها وتكييفها؛ ومحدودية الموارد والمرافق اللازمة للبحث والتطوير في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وعدم كفاية نظم إدارة المعلومات؛ ومحدودية القدرات البشرية؛ وعدم كفاية رصد تطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا بفعالية.

٤٦ - وورد في تقرير برازافيل الذي يسلط المزيد من الأضواء على المسألة أن بناء القدرات يشمل وضع سياسات وحوافز ملائمة وقوانين ونظم ملاءمة للإنفاذ الفعال وكفاية المعلومات والموارد البشرية الكافية بالإضافة إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا. ويتابع التقرير فيحدد مجموعة أصحاب المصلحة الذين ينبغي استهدافهم بغرض بناء القدرات: (أ) الوكالات الحكومية، (ب) صانعو القرارات السياسية، (ج) المجتمعات المحلية، (د) القطاع الخاص، (هـ) المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، (و) المؤسسات والنظم التعليمية، (ز) مؤسسات البحث، (ح) المانحين، والوكالات المالية وسائر شركاء التنمية.

خامسا – متابعة تنفيذ قرارات ومقررات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

٤٧ - يمكن، لأغراض المتابعة، تجميع قرارات ومقررات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن التنسيق والمسائل المواضيعية في أربع فئات: (أ) القرارات والمقررات بشأن تعزيز التعاون وتنسيق السياسات والبرامج؛ (ب) القرارات المتعلقة بمتابعة مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في العناصر المواضيعية المدرجة في الجدول ١ أعلاه؛ (ج) القرارات والمقررات بشأن توصيات أفرقة الخبراء المخصصة؛ و (د) القرارات والمقررات بشأن المسائل المالية. وكجزء من استعراض فعالية الترتيب الدولي بشأن الغابات (انظر الفقرتين ٣٨ و ٤٠ من القرار ١/١)، طُلب إلى البلدان الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات أن تقدم تقارير إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الخامسة بشأن تنفيذ القرارات والمقررات الواردة في الجدول ٣. بيد أنه نظرا لأن فريق الخبراء يجتمع قبل الدورة الخامسة، فلن تتاح له الفرصة للاضطلاع على نتائج هذه التقارير.

الجدول ٣

القرارات والمقررات التي اتخذها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دوراته من الثانية إلى الرابعة بشأن التنسيق والمسائل المواضيعية

رقم القرار/المقرر	العنوان
١ – تعزيز التعاون وتنسيق السياسات والبرامج	
القرار ١/٢	إعلان وزاري ورسالة من منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
القرار ٤/٣	تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات والبرامج[أ]
مشروع مقرر	تقرير المنتدى عن دورته الرابعة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للمنتدى
٢ – متابعة مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	
القرار ٢/٢ ألف	مكافحة إزالة الغابات وتدهورها
القرار ٢/٢ باء	حفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة
القرار ٢/٢ جيم	استراتيجيات إصلاح الغابات وحفظها في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود
القرار ٢/٢ دال	إصلاح الأراضي المتدهورة وإحياؤها والنهوض بالغابات الطبيعية والمستزرعة
القرار ٢/٢ هاء	المفاهيم والمصطلحات والتعاريف[ب]
القرار ١/٣	الجوانب الاقتصادية للغابات
القرار ٢/٣	صحة الغابات وإنتاجيتها
القرار ٣/٣	الاحتفاظ بالغطاء الحرجي لتلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة

رقم القرار/المقرر	العنوان
القرار ١/٤	المعارف العلمية المتصلة بالغابات
القرار ٢/٤	الجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات
القرار ٣/٤	أعمال الرصد والتقييم والإبلاغ المتصلة بالغابات؛ معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات
٣ – توصيات فريق الخبراء المخصص	
المقرر ٢/٤	تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا
٤ – المسائل المالية	
مشروع قرار	الصندوق الاستئماني لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

(أ) أبلغت أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عن متابعة تنفيذ ٦ فقرات من بين فقرات منطوق القرار الثلاث عشرة، وذلك عن طريق مذكرة من الأمين العام بشأن تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات والبرامج قدمها إلى الدورة الرابعة، بينما أبلغ أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات عن متابعة تنفيذ ثلاث فقرات أخرى في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات في عام ٢٠٠٤ (E/CN.18/2004/INF.1).

(ب) وتم الإبلاغ عن متابعة تنفيذ الفقرة ٢ من منطوق هذا المقرر إلى الدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات والبرامج

٤٨ - حدد القرار ١/٢ بشأن الإعلان الوزاري والرسالة الموجهة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات[٨]، أسس عمل المنتدى في مجال تعزيز وإدماج التنمية المستدامة للغابات في الخطط الإنمائية العالمية والإقليمية والوطنية. ويستند الجزء المتعلق بالغابات في خطط التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بصورة كاملة إلى الإعلان الوزاري للدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وينبثق من الإعلان الوزاري العديد من القضايا الناشئة التي تناولتها القرارات ذات الصلة بالعناصر المواضيعية.

٤٩ - وهناك جانب كبير من عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات والبرامج مصدره الإعلان الوزاري، ويتناوله أيضا القرار ٤/٣[٦]. وقدمت أمانة المنتدى، عن طريق مذكرة الأمين العام إلى الدورة الرابعة للمنتدى، بشأن تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات والبرامج (E/CN.18/2004/13)، تقريرا عن تنفيذ القرار، بما في ذلك متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة؛ والتنسيق مع الأدوات والآليات الدولية ذات الصلة بقطاع الغابات؛ وتيسير الأنشطة المشتركة بين الدورات مثل المبادرات

القطرية ومبادرات المنظمات الداعمة لعمل الأمم المتحدة المعني بالغابات. وأبلغ أيضا أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات عن متابعة تنفيذ القرار في إطار الشراكة التعاونية في مجال الغابات في عام ٢٠٠٤، لا سيما فيما يتعلق بدعم تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، بما في ذلك العمل المتعلق بتنسيق الإبلاغ ذي الصلة بالغابات.

متابعة مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

٥٠ - اعتمد المنتدى في دوراته من الثانية إلى الرابعة قرارات بشأن متابعة مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في إطار العناصر المواضيعية في الجزء ٢ من الجدول ٣ التي تم توجيهها إلى الحكومات، وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، وسائر المنظمات الدولية، والهيئات الإقليمية والمجموعات الرئيسية. وتضمنت جميع هذه القرارات في ديباجتها فقرات سلطت الأضواء على الدروس المستفادة من خلال تبادل الخبرات بين البلدان التي تمثل معيارا هاما لقياس التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل. وتهدف القرارات أساسا إلى توفير المزيد من الإرشاد لغرض تعزيز تنفيذ مقترحات العمل.

٥١ - وهناك فقرات مقررات هامة كثيرة في منطوق هذه القرارات، تشير بوجه خاص إلى القضايا الناشئة، مما يوسع نطاق العمل في إطار العناصر المواضيعية. وتشمل بعض هذه العناصر، ذات الطبيعة الشاملة: إدماج الإدارة المستدامة للغابات في الخطط الإنمائية الوطنية، وإدراج الإدارة المستدامة للغابات في البرامج والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وتطبيق اللامركزية في صنع القرارات بشأن الإدارة المستدامة للغابات، ضمن أمور أخرى[٩]. وبناء على ذلك، قرر المنتدى في دورته الثالثة، من خلال مشروع قراره المتعلق باعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقرير المنتدى في دورته الرابعة وجدول الأعمال المؤقت لدورة المنتدى الخامسة، قرر أن يركز الجزء الوزاري الرفيع المستوى، والحوار بشأن السياسات مع رؤساء المنظمات المشتركة في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، على الروابط بين الغابات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

توصيات أفرقة الخبراء المخصصة

٥٢ - في المقرر ٢/٤ بشأن تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا[١٠]، يقر المنتدى بأن التقرير يتضمن مجموعة واسعة النطاق من التوصيات التي

يمكن أن تكون مرجعا للتشجيع على اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء في المستقبل، ومن جانب أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات وغيرها من المنظمات ذات الصلة. وفي حين يشجع المنتدى في هذا المقرر الدول الأعضاء وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن هذه التوصيات، قرر أن ينظر مرة أخرى في المسائل المتعلقة بتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، بما في ذلك توصيات فريق الخبراء المخصص، وذلك في إطار برنامج عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وإذا ما أُدرجت توصيات فريق الخبراء المخصص في برنامج العمل المقبل بشأن الغابات، فإنها ستتناول مجموعة عريضة من المسائل الناشئة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة اتساع نطاق مقترحات العمل الحالية للفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في مجال تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لغرض الإدارة المستدامة للغابات.

٥٣ - وفي القرار ٣/٤[١١]، الذي وردت الإشارة إليه في الفقرة التمهيدية من الجزء السابق بشأن متابعة مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، أخذ المنتدى في الاعتبار توصيات فريق الخبراء المخصص المعني بنهج وآليات الرصد والتقييم والإبلاغ.

القرارات بشأن المسائل المالية

٥٤ - باستثناء القرار ٢/٢ هاء[٨] بشأن المفاهيم والمصطلحات والتعريفات، تتضمن جميع القرارات بشأن العناصر المواضيعية في برنامج العمل المتعدد السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥، عددا من الفقرات في منطوقها تتعلق بالمساعدة المالية موجهة إلى مجتمع المانحين وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات.

٥٥ - وتم اتخاذ قرارات هامة فيما يتعلق بمرفق البيئة العالمي. وفي الفقرة ٢ من منطوق القرار ٢/٢ دال[٨] يشجع المنتدى البلدان على مناشدة جمعية مرفق البيئة العالمي أن توافق، في اجتماعها المقبل، الذي سيُعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، على إنشاء جهة تنسيقية تعنى بتدهور الأراضي، وبالدرجة الأولى التصحر وإزالة الغابات، داخل مرفق البيئة العالمي، وهو ما كان من النتائج الرئيسية لجمعية مرفق البيئة العالمي المعقودة في بيجين. وبناء على ذلك، ففي الفقرة ٩ من القرار ٤/٣، يدعو المنتدى مرفق البيئة العالمي إلى القيام، في نطاق ولايته وفي حدود كل من برامجه واستراتيجياته التشغيلية ذات الصلة، إلى إيلاء ما يلزم من اعتبار لتمويل مشاريع تتعلق، في جملة أمور، بمكافحة إزالة الغابات وتدهورها، وحفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة،

واستراتيجيات إصلاح الغابات وحفظها في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، وإصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها والنهوض بالغابات الطبيعية والمستزرعة"[١٢]. وأوصي أيضا فريق الخبراء المخصص لتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في تقريره مرفق الأمم المتحدة المعني بالغابات، بأن يقوم، مدعوما بأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بدعوة مرفق البيئة العالمي إلى تيسير مساهمة أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات في تقديم المشورة بشأن تطوير جوانب تنفيذ عنصر إدارة الغابات المستدامة في مجال التركيز المتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي والعمل علاوة على ذلك على تنسيق مبادرة لبناء القدرات مع البلدان المؤهلة للحصول على منح مرفق البيئة العالمي المخصص لإدارة الغابات المستدامة بغية زيادة دعمها المالي.

سادسا - استنتاجات عامة

٥٦ - التقارير الوطنية أدوات أساسية لتقييم ما يحرز من تقدم في تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

٥٧ - هناك بلدان نامية عديدة وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحتاج إلى المساعدة في تطوير التكنولوجيات اللازمة لتقييم تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات على الصعيد الوطني. ويبدو أن هناك عددا قليلا من البلدان تتبع نهجا منظما لغرض هذا النوع من التقييم.

٥٨ - هناك حاجة إلى تحسين الإبلاغ الذي تقوم به البلدان النامية. وينبغي إيلاء الاعتبار لتقديم المساعدة المالية في هذا المجال للبلدان النامية كما هي الحال في بعض الاتفاقات والعمليات الدولية.

٥٩ - تم تحديد شكل البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات وتعزيزها في العديد من البلدان من خلال مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، مما أدى إلى توسيع نطاق البرامج الوطنية للغابات ليشمل معالجة المشاكل والقضايا ذات الصلة المشتركة بين القطاعات.

٦٠ - ومع ذلك، لا يزال الإلمام بمقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، غير كافية في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، وهذا ما ينبغي تصحيحه. وبناء على ذلك، كان التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، دون مستوى الآمال المعقودة عليه في أفريقيا.

٦١ - تشير التقارير الوطنية، وتقارير الأمين العام، وتقارير المبادرات القطرية ومبادرات من المنظمات، فضلا عن تقرير فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، تشير إلى أن تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، معوقة بشدة بسبب عدم كفاية الأموال المتاحة لغرض الإدارة المستدامة للغابات.

٦٢ - أعاق عدم كفاية التمويل بوجه خاص نقل وتكييف وتطبيق ورصد التكنولوجيات السليمة بيئيا الضرورية للإدارة المستدامة للغابات.

٦٣ - هناك بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كثيرة تفتقر إلى القدرة على تنفيذ مقترحات العمل بفعالية وكفاءة. وتشكل محدودية التمويل المتاح لبناء القدرات عائقا كبيرا أمام تنفيذ مقترحات العمل.

٦٤ - تؤثر أيضا بشدة السياسات الفاسدة والعوامل المثبطة القائمة خارج قطاع الغابات في تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وغالبا ما تكون الممارسات غير الدائمة أكثر مربحية من الإدارة المستدامة للغابات نتيجة لحالات التقصير في مجال السياسة العامة وعلى مستوى الأسواق والخارجة عن نطاق صانعي القرارات في قطاع الغابات.

٦٥ - المعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات عوامل حاسمة في نجاح تنفيذ البرامج الوطنية للغابات. وعلاوة على ذلك، فقد كان لها دور كبير في وضع رؤية مشتركة للعناصر المكونة للإدارة المستدامة للغابات.

٦٦ - في حين أحرز تقدم في تنمية القدرات في مجال تقييم الغابات على الصعيد الوطني، بما في ذلك عمليات حصر الغابات، فلا يزال ينبغي عمل الكثير لتعزيز هذه القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦٧ - تعززت كثيرا الجهود الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني من خلال تنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بفضل أطر التعاون العالمية والإقليمية، والشراكات المتعلقة بالغابات ومشاركة أصحاب المصلحة.

٦٨ - قام أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات بدور استراتيجي في تعزيز ودعم وتنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي

المعني بالغابات. وعلاوة على ذلك، تعتبر الشراكة التعاونية في مجال الغابات نموذجا ممتازا من نماذج التعاون بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة.

٦٩ - تمثل المبادرات القطرية ومبادرات المنظمات آلية فريدة تستخدم في دعم عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وتنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ماليا وتقنيا.

٧٠ - سيتم تقديم المزيد من التقارير بشأن متابعة تنفيذ معظم قرارات ومقررات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المشار إليها في هذا التقرير ضمن إطار استعراض فعالية الاتفاق الدولي بشأن الغابات في الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والذي سيكون متاحا، أي الاتفاق الدولي، لفريق الخبراء.

٧١ - أدت الأسس التي أرساها الإعلان الوزاري في الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات إلى توسيع نطاق مقترحات العمل عن طريق ربط الإدارة المستدامة للغابات بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وحث منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته الرابعة البلدان على دمج الإدارة المستدامة للغابات في الخطط الإنمائية الوطنية وفي البرامج والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

٧٢ - ركزت الدورات الثلاث الأخيرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في جانب كبير منها على تشجيع مجتمع المانحين وأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات على تقديم دعم مالي أكبر لعمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ولتنفيذ مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وأولي اهتمام خاص بتشجيع تقديم الدعم عن طريق مرفق البيئة العالمي.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٢٢ (E/2003/42).

(٢) المرجع نفسه، ٢٠٠١، الملحق رقم ٢٢ (E/2001/42/Rev.1)، الفصل الأول - باء، القرار ١/١.

(٣) المرجع نفسه، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٢٢ (E/2002/42).

(٤) المرجع نفسه، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٢٢ (E/2004/22).

(٥) المرجع نفسه، الفصل الأول - باء.

(٦) للاطلاع على أمثلة، يرجى الإحالة إلى تقارير حلقة العمل الإقليمية عن تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي في أفريقيا، المعقودة في أكرا، من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وحلقة عمل نيروبي بشأن الدروس المستخلصة من الإدارة المستدامة للغابات في أفريقيا (٩ - ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤) واجتماع الخبراء المعينين من الحكومات المعني بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل الإدارة المستدامة لغابات المانغروف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى، المعقودة في ماناغوا، من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣).

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٢٢ (E/2003/42)، الفصل الأول - جيم.

(٨) المرجع نفسه، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٢٢ (E/2002/42)، الفصل الثاني - باء.

(٩) في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، تشير عبارة ''القضايا الناشئة'' إلى القضايا التي لا تشملها مقترحات العمل الحالية الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

(١٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٢٢ (E/2003/42)، الفصل الأول - جيم.

(١١) المرجع نفسه، الفصل الأول - باء.

(١٢) انظر أيضا تقارير الأمين العام عن: إصلاح الأراضي المتدهورة وإحيائها والنهوض بالغابات الطبيعية والمستزرعة (E/CN.18/2003/3)، ومكافحة إزالة الغابات وتدهورها (E/CN.18/2002/6)، والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات إصلاح الغابات وحفظها في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود (E/CN.18/2002/7)، وحفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة (E/CN.18/2002/9)، والجوانب الاقتصادية للغابات (E/CN.18/2003/7)، وحفظ الغطاء الحرجي لتلبية الاحتياجات الحاضرة والمقبلة (E/CN.18/2003/8).